عبدالمحسن الخرافي: اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية يهدف إلى التنسيق بين أعضائه لتنظيم العمل الخيري ورفع كفاءة الأداء في مؤسساته

6

«التمييز» تقرر مد أجل النطق بالحكم في «دخول مجلس الأمة» إلى 8 يوليو

قررت محكمة التمييز الكويتية في جلستها صباح أمس الأحد مد أجل النطق بالحكم في قضية (دخول مجلس الأمة) إلى جلسة الثامن من شهر يوليو المقبل.

وكانت محكمة التمييز أمرت في أولى جلساتها في هذه القضية بوقف نفاذ حكم محكم الاستئناف وإخلاء سبيل المحكومين فيها.

وكانت (الاستئناف) قضت في 27 نوفمبر الماضي بحبس عدد من المتهمين في القضية ذاتها لمدد تتراوح ما بين سنة واحدة وخمس سنوات مع الشغل.

كما قضت (الاستئناف) بمعاقبة 28 متهما بالحبس مدة خمس سنوات مع الشغل عن الجرائم المبينة بالوصف الوارد بتقرير الاتهام "استعمال القوة والعنف ضد موظفين عموميين (حرس مجلس الأمة) ودخول عقار في حيازة الغير بقصد ارتكاب جريمة والإتلاف والاشتراك في تجمع داخل مجلس الأمة" وجريمة "الدعوة إلى التجمع داخل مجلس الأمة».

وقضت (الاستئناف) أيضا بحبس 23 متهما مدة ثلاث سنوات وستة أشهر مع الشغل عن جرائم "استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين (حرس المجلس) ودخول عقار في حيازة الغير بقصد ارتكاب جريمة والاتلاف العمدي والاشتراك في تجمع داخل مجلس الأمة».

كما قضت المحكمة بحبس 49 متهما بالسجن مدة سنتين مع الشغل عن جرائم التجمهر والتعدي على رجال الشرطة وجريمة الدعوة إلى التظاهر وتنظيمه وجريمة إهانة رجال الشرطة وتهمة تحريض رجال الشرطة على التمرد ومن بينهم متهمون أدينوا في اتهامات اخرى وردت في منطوق الحكم.

وقضت الاستئناف كذلك بالحبس مدة سنتين بحق خمسة متهمين عن جريمتي التجمهر والتعدي على رجال الشرطة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم على أن يوقع كل منهم تعهدا مصحوبا بكفالة عينية مقدارها ألف دينار بأنه لن يعود إلى الإجرام مجددا.

وحكمت المحكمة بالسجن مدة سنة مع الشغل بحق عشرة متهمين عن جريمة التجمهر وبالسجن مدة سنة مع وقف التنفيذ بحق متهمين اثنين مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم على أن يوقع كل منهما تعهدا مصحوبا بكفالة عينية مقدارها ألف دينار بأنه لن يعود إلى الإجرام مجددا.

وقضت محكمة (الاسئتناف) كذلك بانقضاء الدعوة الجزائية عن أحد المتهمين لوفاته وبراءة متهمين اثنين مما أسند إليهم من تهم. وكانت محكمة الجنايات قد قضت في التاسع من شهر ديسمبر عام 2013 ببراءة جميع المتهمين في هذه القضية بعد أن نظرت دائرة الجنايات الثامنة في المحكمة الكلية القضية على مدى عدة جلسات للاستماع الى مرافعات محامي المته□مين والشهود وكلفت الأمين العام لمجلس الأمة تقديم كشف عن حرس المجلس يوم واقعة دخول المجلس.

وكانت النيابة العامة قد وجه□ت في هذه القضية تهما ل 70 مواطنا بينهم نواب حاليون وسابقون.

لقطة أرشيفية من دخول مجلس الأمة

طالبتها بمعالجة خسائرها البالغة 106 ملايين دينار

لجنة الميزانيات تتبنى توصيات لدعم زيادة إيرادات «الكويتية»

أكدت لجنة الميزانيات في اجتماعها أمس تبنيها توصيات لدعم استراتيجية الخطوط الجوية الكويتية زيادة إيراداتها ومنها أن يكون للشركة حقوق الشحن في العقود الحكومية بما يدعم مركزها المالي. جاء ذلك خلال مناقشة اللجنة ملاحظات ديوان المحاسبة عن شركة الخطوط الجوية الكويتية للسنة المالية 2016/ 2017.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة تبين لها أن صافي خسارة الشركة للسنة المالية 2017 بلغ 106 ملايين دينار وأن رئيس مجلس إدارة الشركة أفاد أن هناك استراتيجية جديدة للشركة في معالجتها الخسائر في المرحلة المقبلة.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة شددت على ضرورة معالجة الخسائر خاصة وأنه تم سداد 441 مليون دينار من الخسائر المتراكمة للمؤسسة قبل تحولها إلى شركة تابعة للهيئة العامة للاستثمار كما أنه ما زالت هناك خسائر متراكمة بقيمة 176 مليون دينار لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها كما هو وارد في تقرير ديوان المحاسبة.

وأكد ضرورة وجود آلية لتحصيل الشركة ديونها المستحقة والبالغة 164 مليون دينار والتي كان لوزارة الصحة النصيب الأكبر منها بمبلغ 93 مليون دينار، حيث بينت الشركة أنها رفعت هذا الأمر لمجلس الوزراء لبحث سبل تسوية هذه المبالغ خاصة وأنها ستسهم في تخفيض صافي خسائر الشركة التي حققتها في سنة 2017.

وبين عبد الصمد أن رئيس مجلس إدارة الشركة أكد أنه سيعاد النظر في ما سجله ديوان المحاسبة بشأن صرف مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الأعلى للطيران وتلافيها مستقبلًا ومنها على سبيل المثال صرف مكافآت وامتيازات لأعضاء المجلس الأعلى للطيران بقيمة 42 ألف دينار دون وجه حق وفقًا لتقرير ديوان المحاسبة.

وأشار إلى أنه قد تبين أن المجلس الأعلى للطيران لم يجتمع منذ أكثر من سنة ولم يعد تشكيله وهي أمور سبق أن أوضحت اللجنة ضرورة ترشيدها على مستوى الجهاز الإداري للدولة خاصة وأن الكثير من المجالس العليا واللجان لا تقوم بدورها الفعال كما يجب.

وأفاد عبد الصمد أن اللجنة شددت على ضرورة تزويد ديوان المحاسبة بنتائج التحقيق حول عدم الالتزام بقواعد وإجراءات المناقصات والمزايدات التي تمت في فترة سابقة حيث تسلمت دائرة العمليات بالشركة العرض المقدم من إحدى الشركات لتزويدها بـ20 عضوًا لطاقم القيادة بمبلغ 983 ألف دينار دون أخذ موافقة لجنة المناقصات على ذلك وفقًا لتقرير الديوان. وأشار إلى أن اللجنة استمعت لتوجه الشركة في المرحلة المقبلة نحو فتح بعض الوجهات الجديدة الموسمية في فصل الصيف وخططها حول تقليص نسبة المقاعد غير المستغلة في رحلاتها ما سينعكس على زيادة إيراداتها مستقبلًا، وأن اللجنة ستتبنى عدة توصيات من شأنها دعم هذه الاستراتيجية. (إع) (ح.ظ)

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

هايف يقترح تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بعدم جواز مناقشة أكثر من استجواب في جلسة واحدة

أعلن النائب محمد هايف تقديمه اقتراحًا بقانون بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة جاءت مواده كالتالي:

المادة (الأولى): يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 135 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه النص الآتي (يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج مع مراعاة أحكام المادة 137 من هذا القانون في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص).

المادة (الثانية): تضاف فقرة جديدة للمادة 137 من قانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه نصها كالتالي: (ما عدا الحالتين المشار إليهما في الفقرة السابقة أعلاه لا يجوز مناقشة أكثر من استجواب واحد في ذات الجلسة).

مادة الثالث: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارًا من تاريخ نشره.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بتعديل قانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على ما يلي:

لما كان الاستجواب إحدى الأدوات الدستورية الهامة التي يملكها عضو مجلس الأمة في سبيل ممارسته الرقابية على الجهاز التنفيذي وحيث إن للاستجواب أثرًا هامًا على الشعب بوصفهم أصحاب السيادة وأن لإرادتهم الحّرة دورًا هامًا في تقييم أطراف الاستجواب وحيث إنه لوحظ في الآونة الأخيرة مناقشة أكثر من استجواب في جلسة واحدة بما في ذلك الاستجوابات غير ذات الموضوع الواحد أو غير المرتبطة ارتباطًا وثيقًا وأن هذا الدمج غير المحمود يؤدي إلى الإرهاق الفكري للنواب بما يؤثر سلبًا على الدور الرقابي وذلك نظرًا لكثرة الوقائع والمستندات المطروحة كما أنه يؤثر على المواطنين من حيث الوقوف على فاعلية هذا الاستجواب وآثاره، كما أن الإرهاق الذى سوف يصيب الأعضاء بالجلوس لساعات طوال من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الجلسة التالية إما بعدم توافر النصاب وإما اقتراح بتأجيلها.

لذلك جاء هذا القانون ليحظر هذا الدمج غير المحمود بعد بيان الحالات التي يجوز فيها مناقشة أكثر من استجواب مع بعضهما البعض لأسباب سائغة مثل الاستجوابات ذات الموضوع الواحد أو المرتبطة ارتباطًا وثيقًا. فقضت المادة الأولى أن يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة 135 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه النص الآتي (يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج مع مراعاة أحكام المادة 137 من هذا القانون في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص).

وجاءت المادة الثانية بالنص عدم جواز مناقشة أكثر من استجواب واحد في ذات الجالسة إلا في حالتين ألا وهما (الاستجوابات ذات الموضوع الواحد) و(الاستجوابات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا).

فقضت المادة الثانية بأن تضاف فقرة جديدة للمادة 137 من قانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه نصها كالتالي:

ما عدا الحالتين المشار إليهما في الفقرة السابقة أعلاه لا يجوز مناقشة أكثر من استجواب واحد في ذات الجلسة. وقضت المادة الثالثة بالعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نقل حرص وزير الصحة على تطوير العدان وبقية المراكز الصحية

الخضير: مستشفى مصغر في الضاحية «ب» بمنطقة صباح الأحمد قريباً

بشّر رئيس اللجنة الصحية النائب د.حمود الخضير المواطنين القاطنين في منطقة صباح الأحمد بقرب افتتاح المركز الصحي في الضاحية «ب» بالمنطقة مع تزويده بالاحتياجات كافة والعيادات الضرورية ليكون بمثابة مستشفى مصغّر، كاشفًا عن تلقيه تطمينات من وزير الصحة الشيخ باسل الصباح بهذا الخصوص.

وأضاف الخضير في تصريح صحفي أنه تواصل والوزير الصباح وقيادات الوزارة طوال الفترة الماضية من أجل الاستعجال بافتتاح المركز الصحي، وهو أحد المطالب الحيوبة للمواطنين والتي نقلها إلى الوزير الصباح فأبلغه أخيرًا أنه سيتم افتتاح المركز في القريب العاجل وتجهيزه بالاحتياجات الضرورية والعيادات التخصصية ليكون بمثابة مستشفى مصغر قد يغني المواطنين عن الذهاب إلى مستشفيات مجاورة إلا في حالات العمليات الجراحية الدقيقة جدًا، معربًا عن شكره وتقديره إلى وزير الصحة وقيادات الوزارة.

وقال الخضير "أطمئن المواطنين أن معاناتهم في هذا الجانب ستنتهي قريبًا، وبأن جهودي وتواصلي مع وزارة الصحة أثمرت عن إعلان رسمي من الوزير الصباح بقرب افتتاح المركز الصحي"، متعهّدًا بمتابعة بقية الملفات والقضايا التي سيتم حسمها بالتنسيق مع الوزراء المعنيين.

وفيما يتعلق بمستشفى العدان وحاجته إلى الإرتقاء بالخدمات الطبية فضلًا عن ما أثير حول الازدحام الشديد في ممراته وقرب العيادات فقد نقل الخضير عن الوزير الصباح حرصه على تفعيل كل جهود تطوير المستشفى، ومتابعة كل الملاحظات التي تثار حول هذا المستشفى وكل مرافق الوزارة ومراكزها الصحية وإصلاح أي أخطاء.

حمدان العازمي يسأل وزير الصحة عن الفوضى التي شهدها مستشفى العدان

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح بشأن حالة الفوضى التي شهدتها مستشفى العدان مؤخرا وتصريح مدير المستشفى المثير للجدل فيما يتعلق بجلوس المراجعات في ممرات المستشفى.

وطالب العازمي بتزويده بنسخة من قرار تشكيل لجنة التحقيق التي وجهت بتشكيلها عقب تصريح مدير مستشفى العدان بالإنابة د. عادل عبد الرزاق المثير للجدل فيما يتعلق بجلوس المريضات في ممرات المستشفى، وأسماء وعدد أعضاء هذه اللجنة وفترة تشكيلها؟ ونسخة من محاضر اجتماعات تلك اللجنة وقراراتها؟

وطالب بتزويده بنسخة من الشهادات العلمية لمدير مستشفى العدان بالإنابة د. عادل عبد الرزاق، كذلك تزويدي بنسخة من موافقة واعتماد وزارة التعليم العالي لتلك الشهادات؟

واستفسر العازمي قائلا : هل يحمل مدير مستشفى العدان بالإنابة د.عادل عبد الرزاق ترخيصا لمزاولة مهنة الطب في القطاع الأهلي في دولة الكويت؟ فإن كانت الإجابة بنعم فيرجي إفادتي بنسخة من ترخيص مزاولة المهنة له؟ وما المكان الذي يعمل به في القطاع الطبي الخاص.

وطالب بتزويده بشروط شاغلي وظيفة مدير مستشفى في وزارة الصحة، وتزويدي بنسخة من القرارات المتعلقة بها؟ ونسخة من قرار تكليف د.عادل عبد الرزاق كمدير لمستشفى العدان بالإنابة؟ ونسخة من قرار تشكيل اللجنة التي تم من خلالها تكليف المذكور أعلاه لشغل منصب مدير مستشفى العدان بالإنابة.

واستفسر عن جدول عيادات الأمراض الجلدية التي يعمل بها د.عادل عبد الرزاق في مستشفى العدان، مطالبا بتزويده باللجان التي يشترك بها المذكور في عضويتها مع تزويدي كذلك بنسخة من محاضر اجتماعاتها وقرارات تشكيلها.

وتساءل العازمي عن المهمات الرسمية التي خرج بها د. عادل حسين عبد الرزاق خارج البلد عن طريق وزارة الصحة اعتباراً من 2015 م وحتى الآن؟ وما القرارات الرسمية التي سمح له بالتمتع بهذه المهمات؟ كذلك التقارير التي قام برفعها المذكور أعلاه عقب عودته من كل مهمة رسمية (كل على حده)؟

حمدان العازمي

حماد: عودة الخدمة لباقي الخطوط الأرضية في «السرة» الأسبوع الجاري

أكد النائب سعدون حماد أن مشكلة تعطل الخطوط الهاتفية الأرضية بمنطقة السرة (قطعة 2 وقطعة 3) وعددها 1600 خط تقريبًا، والتي نتجت عن دخول مياه الأمطار للكابلات نتيجة أعمال الصيانة التي تقوم بها (الأشغال) في المنطقة ستنتهي بالكامل الأسبوع. وأضاف حماد في تصريح صحفي أنه اتصل بوزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري، وأكدت أنه تم إعادة 1000 خط أرضي للخدمة حتى الآن، والمتبقي 600 خط فقط ، وجار العمل على إعادتها للخدمة قبل عطلة نهاية الأسبوع .

وتوجه حماد بالشكر إلى الوزيرة بوشهري على استجابتها السريعة، مؤكدًا متابعته العمل على إصلاح تلك الأعطال حتى عودة جميع الخطوط الهاتفية للخدمة.(

سعدون حماد

الدلال يسأل عن خطة وزارة الإعلام لشهر رمضان

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً لوزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب عن خطة وزارة الإعلام في شهر رمضان المبارك . وجاء في نص السؤال:

نص دستور دول الكويت على عدد المقومات والمرتكزات و التي تقوم عليها هوية المجتمع الكويتي وتحدد مسار توجه المجتمع ومن ذلك ما نصت عليه المادة 2 من الدستور (دين الدولة الاسلام ..) ، وتنص المادة من الدستور (النظام الحكم في الكويت ديمقراطي ..) ، وتنص المادة 7 من الدستور (العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صله وثقى بين المواطنين) ، والمادة 9 من الدستور تنص (الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن ..) ، ونصت المادة 49 من الدستور (مراعاة النظام العام واحترام الآدابالعامة واجب على جميع سكان الكويت) ، واشارت خطة التنمية لدولة الكويت الى مرتكزات اساسية منها الدعوة الى خلق راس مال بشري ابداعي والمناداة بتعزيز التماسك والامان الاجتماعي ، ومن منطلق ما سبق فانه من الاهمية ان تقوم كافة الوزارات ومؤسسات الدولة بمراعاة هوية المجتمع الكويتيو منطلقاته ومرتكزات خطة التنمية في برامجها ومشاريعها ، وتعد وزارة الاعلام من اهم تلك الوزارات والمؤسسات بما تحتوي من وسائل هامة للتثقيف والاعلام والنشر وخلافه ومن ابرز مواسم النشر والاعلام فترة شهر رمضان المبارك ، لذا يرجى افادتنا بالتالي :

2 – هل يوجد لدى وزارة الاعلام وقطاعاتها المختلفة والمؤسسات التابعة لها ومنها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب قواعد ترتكز عليها في نشر مادتها الاعلامية والثقافية ومن أبرز تلك المرتكزات الهوية والاسلامية والمرتكزات والاهداف التي نادت بها خطة التنمية المذكورة اعلاه في السؤال مع تزويدي بنسخ من تلك المرتكزات ان وجدت واليات تطبيقها والبرامج التيأطلقتها الوزارة بهذا الشأن منذ يناير 2016 وحتى تاريخه.

3 – ماهي اليات الوزارة لرقابة واعتماد او عدم اعتماد البرامج ووسائل الاعلام او التثقيف التي تقوم بها (برامج اعلامية في التلفاز والاذاعة،دراما وتمثيليات، نشر كتب ، نشر مجلات ... الخ) ومثال على ذلك اللجان المتخصصة في رقابة الجودة ومدى توفر مرتكزات الهوية والبناء في تلك الوسائل الاعلامية ، مع تزويديبأية دراسات او احصائيات تبين مدى التزام الوزارة بتلك المرتكزات والهوية التي نادى بها الدستور وخطة التنمية منذ يناير 2016 وحتى تاريخه .

4 – لوحظ في السنوات الماضية ان العديد من البرامج التي تعلن او تسوق او يتم اذاعتها (وبالأخص دراما التمثيليات) عبر تلفزيون دولة الكويت خلال اشهر رمضان المبارك تتعارض تعارضا كبيرا مع مرتكزات الهوية الاسلامية والتماسك والامن الاجتماعي او متطلبات الاستثمار البشرى التي نادى بها الخطة ، لذا يرجى بيان اسباب تكرار تلك المخالفات وهل جرى في اي مرحلة منذ عام 2016 وحتى تاريخه تقييم تلك البرامج والعروض الاعلامية مع موافاتيبأية تقارير او دراسات في هذا الشأن .

5 – ماهي خطة وزارة الاعلام لشهر رمضان المبارك القادم 2018 وهل تم تصميم برامج اعلامية ودراما وتسويقية هادفه ترتكز على اساس الهوية الاسلامية والوطنية ومرتكزات بناء واستثمار العنصر البشري بشكل إيجابي وتحقق متطلبات التماسك والامن الاجتماعي وبالأخص النصوص الدستورية والمرتكزات التي ذكرت في مقدمة السؤال.–6 –يرجى تزويديبأسماء المسئولين في الوزارة مع مسمياتهم الوظيفية المسؤولون عن وضع خطة الوزارة وبرنامجها التنفيذي، مع تزويدي بأسماء المسؤولون عن مراقبة واعتماد البرامج وصور الاعلام والدراما التمثيلية الاخرى الى تنتجها الوزارة او تشتريها من الغير منذ يناير 2016 وحتى تاريخه مع تزويدي باللوائح والنظم التي تحدد اليات عمل تلك الفرق واللجان والوحدات في المراقبة.

محمد الدلال